

التاريخية هذا البحث يتناول تعريف مبدأ الفصل بين السلطات وأهمية هذا المبدأ بشكل عام والنشأة وبيان مدى تأثير هذا المبدأ على الدول التي أخذت به، مع تطبيقات له في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وكيف أن هذا المبدأ يعد ضابطاً وضمانة لأن تؤدي كل سلطة من السلطات الثلاثة دورها مع التعرض لوظيفة كل سلطة من السلطات الثلاثة داخل الدولة بشكل عام، في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية كما يتناول البحث مبدأ الرقابة على دستورية القوانين من حيث ماهيته وأنواعه وتطبيقاته في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وإيضاح أهمية الدستور أو ما يعرف بمبدأ سمو الدستور وكيف أن الرقابة على دستورية القوانين تعد هي الضمانة الفاع وأن الرقابة على دستورية القوانين قد تكون رقابة سياسية وقد تكون رقابة قضائية، ويتفرع منها أنواعاً عديدة كرقابة الامتناع ورقابة الإلغاء على حسب ما سنتعرض وهو توزيع سلطات الدولة على هيئات ومؤسسات مستقلة عن بعضها مبدأ الرقابة على دستورية القوانين: This research deals the definition of the principle of separation of the importance of this principle in general, extent of the impact of this principle on the countries that adopted, with applications to it in both KSA and USA and how This principle is a control and a guarantee for each of the three authorities to perform their role to the fullest, without deviation, with exposure to the function and in detail in KSA The research deals the principle of control over the constitutionality of types and applications in KSA and USA, clarifying the importance of the constitution or what is known as the principle of (the supremacy of the constitution) and how monitoring the constitutionality of laws is the effective guarantee for protecting the principle of the supremacy and that The oversight of the constitutionality of laws maybe political oversight or it may be judicial oversight. – The principle of separation of powers: which is the distribution of state powers to bodies and institutions that are independent of each other. – The principle of monitoring the constitutionality of laws: which is to prevent the issuance of any law that contradicts the constitution and to protect it from

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله من المعروف أن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر أحد أهم المبادئ التي بُنيت عليها النظم ه ضمانه أساسية لتحقيق دولة القانون، لمعرفة حقيقة تبني وتطبيق هذا المبدأ من في القانون السعودي خاصة وفي قانون الولايات المتحدة الأمريكية ليتم المقارنة بين دولتين وذلك على معظم الأصعدة، فجغرافياً ليستا بالمقاربة، يُعتبر دستور الولايات المتحدة مستوحى من كتاب سماوي أصلاً، أما الجزء الثاني فيتناول موضوع لا يقل أهمية عن مبدأ الفصل بين السلطات، حيث أنه من مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات كأحد ركائز الحكم في الدولة الديمقراطية وهو مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، حيث تتوزع السلطة بين ثلاث هيئات سلطة التشريع، وتُناط بالأخرى سلطة التنفيذ، الدستور، كل منها. وعلى ذلك فهذه المبادئ حولها مناط هذا البحث، مشكلة البحث: أهداف البحث: بيان أهمية هذين المبدأين وتأثيرهما على الدول التي أخذت بهما. إجراء مقارنة بين النظام السعودي ونظام الولايات المتحدة الأمريكية في هذين المبدأين ومدى أس لة البحث: كيف نشأ مبدأ الفصل بين السلطات؟ ماهي وظائف السلطات الثلاث بالمملكة العربية السعودية؟ (2013) بشناق، 17 اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي. بيان مدى أخذ المملكة العربية السعودية بمبدأ الفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين. هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى الأبواب والفصول التالية: الباب الأول: مبدأ الفصل بين السلطات الفصل الأول: مبدأ الفصل بين السلطات قديماً وحديثاً الفصل الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية الباب الثاني: الرقابة على دستورية القوانين الفصل الثاني: الرقابة على دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية 18 ثم نتعرض لتطبيق هذا المبدأ في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على النحو التالي: الفصل الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية يرجع مبدأ الفصل بين السلطات في أصوله التاريخية إلى الفيلسوف "جون لوك"، كما أن هذا المبدأ ارتبط بالفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو". وقد كان "أفلاطون" من الأوائل الذين دعوا إلى ضرورة توزيع السلطات العامة في الدولة بين هيئات مختلفة، إلى الاستبداد بالسلطة (كما يمكن القول بأن المفكر الإغريقي "أرسطو" كان أول من اكتشف أن أي حكومة تمارس ثلاث اختصاصات متميزة وهي: تنفيذ تلك القواعد (التنفيذ). تقسيم وظائف الدولة حسب طبيعتها القانونية، السلطات لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن هناك تقسيم لوظائف

(الدولة، ٢٠١٦) (الليمون، سنة ١٩٧٦ حافظ، ١٦٩ الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، ص حديثاً: يعد "جون لوك" من أكثر حيث دافع في كتابه فقد جادل بأن الناس لديهم وأن الحكومات تتواجد من أجل حماية حقوقهم وتعزيزه. وأيضا دافع لوك عن مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. شرح لوك هذه الموضوعات بالتفصيل في كتاباته السياسية اللاحقة، مثل رسالة ثانية في 5 ويرى "لوك" أن الحكومة تقوم على فكرة الفصل بين السلطات، ويصف لوك السلطة التشريعية استخدام بأنها عليا لامتلاكها السلطة النهائية في كيفية السلطة على الشعب. يعطي القوانين للآخر يجب أن يكون أعلى منه. كما يعتقد أن السلطة الفيدرالية والسلطة التنفيذية عادة جميعا جزء في أيدي السلطة التنفيذية، لذلك من الممكن لنفس الفرد أن يمارس أكثر من سلطة (أو وظيفة). 6 فإن هذا الجمع سيشكل استبداداً من خلال التنفيذ الجائر للقوانين عن طريق سلطة شرعتها بنفسها، عن السلطة التشريعية والتنفيذية، في يد شخص أو مجموعة من الأشخاص أو هيئة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية بحيث يحول كما يساعد على إمكانية مراقبة ممارسة ويعد هذا المبدأ من أهم الضمانات اللازمة لممارسة الأفراد لحقوقهم وحررياتهم؛ الإضرار بالحرية الفردية، النيابة المعاصرة، فهذه الأنظمة تتبنى مبدأ الفصل بين السلطات، ولكن كيفية الفصل هو المحدد في يا، 8 6 (بيروت، 25 1995) (نصار، القاهرة، وستعرض في هذا الفصل أولاً لمبدأ الفصل بين السلطات في المملكة العربية السعودية، ثم المبدأ تطبيق هذا الله بتكوين هيئة تأسيسية تتكون من ثمانية أعضاء تم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل ممثلين عن جميع مدن الحجاز، لوضع تنظيم للحكم، جميع أنه ت وهذا الأسلوب يعتبر من أرقى أساليب نشأة وإعداد الدساتير. 9 والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الانظمة، والملك وكما هو معروف في فلسفات الحكم الحديثة، أما القضاء فهو سلطة مهنية مستقلة لا 9 (2021 القحطاني، النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية، 161، جمال محمد، حدد النظام الأساسي للحكم أهم معالم السلطة التشريعية الرئيسية وجعل لها الاختصاص بسن. 11 أحكام الشرعية الإسلامية (السلطة التنظيمية إلى مجلسي الوزراء والشورى، من النظام الأساسي للحكم، ما يراه مناسباً حيالها، مجلس الوزراء الذي يقوم بإحالتها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، والتصويت عليها، حماية للمصلحة العامة في حدود مبادئ الإسلام. التشريع ابتداء، 13 وينظر في قرارات مجلس الشورى. وله على وجه الخصوص مناقشة ودراسة الأنظمة والمعاهدات، ومناقشة التي تقدمها الوزارات، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية. 76) (القحطاني، محمد عواد، عبدالرحمن، ٢٧٨ ص 14 (١٩ المادة 15 (من نظام مجلس الشورى تكون القضاء المزدوج، الدولة طرفاً فيها، بالإضافة إلى وجود المحاكم التي تتولى النظر في القضايا بين الأفراد؛ القضائي في المملكة على مجموعة من الأسس والمبادئ القضائية العامة التي ساهمت في أن يكون نظامنا القضائي متميزاً ونزيهاً وشفافاً) وقد نصت المادة (من النظام الأساسي للحكم على أن: (القضاء سلطة مستقلة، على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية)، وليس لأحد التدخل في القضاء). فكل السلطات ويبقى التساؤل عن كيفية تعيين حدود. 17 الأول أي بين البرلمان من ناحية، والرئيس ووزرائه من ناحية أخرى فليس للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ومن الناحية الأخرى ليس للبرلمان حق عزل رئيس الجهورية أو الوزراء لعدم إلخ. ويقوم بالإدارة الفعلية. 18 محمد، مرجع سابق، ٢٢٨ 17 (بارون، ٨٥ النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا) (إسماعيل، ص ١٨) تتألف السلطة التشريعية مجلس النواب ويشكل هذا المجلس على أساس مع مراعاة أن يكون نصيب كل ولاية نائب على الأقل (أن يكون مواطناً أمريكياً ومضى على اكتسابه هذه الصفة سبع سنين، الخامسة وأن يكون عند انتخابه مقيماً في الولاية التي سينتخب فيها مجلس الشيوخ واحد منهما تسع سنوات وهو مواطن أمريكي، ومن سكان الولاية التي يتم اختياره عنها وتختارها الهيئة التشريعية في تلك الولاية لمدة ست سنوات. الأصوات، كما يختار مجلس الشيوخ رئيساً مؤقتاً في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا الاتهام النيابي، ولا يدان أي شخص وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي بالولايات المتحدة والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون (وهكذا، الحرب وتشكيل الجيوش وقيادتها، 1787 أول دستور للبلاد عام 19 (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 21 661 (1996 النيرب، محمد، تاريخ أمريكا، الطبعة الأولى، ص 24 تنحصر صلاحيات السلطة التنفيذية في النظام الأمريكي في شخص رئيس الجمهورية، والذي يمارس الدور الأساسي في سير العملية السياسية في الولايات المتحدة. فإن الدستور يعهد بالسلطة التنفيذية حصراً إلى الرئيس الذي يختار سكرتيري الدولة بهدف معاونته على إدارة الدولة الاتحادية (الفيدرالية) وتجدر الإشارة إلى أن سكرتيري الدولة لا يملكون أي سلطة للقرار السياسي. إلا أن تعيين "الوزراء" يجب أن يقتصر على المحكمة العليا على رأس هرم السلطة القضائية في

الولايات المتحدة الأمريكية، ومن تلك المحاكم حكمة التجارة محكمة الادعاءات، وهي محكمة فيدرالية مختصة في الجرائم المرتكبة ضد الدولة وم ٨ وبشكل عام، المحكمة العليا و(١٣ محاكم داخلية و) وحسب مقتضيات الدستور الأمريكي، فإن المحكمة العليا ولضمان استقلالية الهيئة القضائية يكون البروتوكولية، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثاني شخصية رسمية بعد رئيس الدولة (تنسم السلطة القضائية في أمريكا بنظام ثنائي: محاكم الولاية والمحاكم الفيدرالية؛ محاكم الولاية بما في ذلك الطلاق، والنزاعات المتعلقة بحضانة والقضايا بين المواطنين، ومخالفات المرور، . 25 والسماح للرئيس بتعيين مزيد من القضاة الذين يشاركونه فلسفته القضائية. فعلى سبيل المثال بأمريكا أحادية الرأس في السلطة التنفيذية الحجار بهاء، سكاي نيوز عربية. واشنطن، 24 (25) ص ٢٢٠ 25 وبمقدور الكونجرس إقرار تعديل أو تغيير قانون أعلنت المحكمة عدم دستوريته السادس والعشرون، بعد أن حكمت المحكمة العليا أنه ليس بإمكان الكونجرس تخفيض سن التصويت من خلال إصدار قانون تشريعي عادي (26 26) 26 الرقابة على دستورية القوانين في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في فصلين ترجع نشأة الرقابة السياسية على دستورية القوانين إلى عهد الثورة الفرنسية، مجلساً خاصاً للقيام بهذه المهمة، أسلوب الرقابة السياسية حتى هذا . وقد اختلفت الدساتير في تحديد الهيئة التي تمارس الرقابة على دستورية القوانين، ومنها القضائية. ومن الجدير بالذكر أن الرقابة على دستورية القوانين لا تثار إلا في الدول ذات الدساتير تورية على القوانين؛ لأن القوانين العادية، أي ب مكان المشرع تعديل القانون في أي وقت يشاء (وستعرض في المبحثين التاليين لماهية الرقابة على دستورية القوانين وأنواعها. وهي الطريقة الفعالة والمثلى وإن عدم تقرير الوسيلة الفاعلة دستورية القوانين (ص 28) كلية الفارابي، ص 29 (منشأة 142 المعارف، ص 27 هناك نوعان من الرقابة على دستورية القوانين؛ كانت غالبية الدول قد أخذت بأسلوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين إلا أنها لم تتفق على أسلوب واحد في هذا الشأن، لامتناع. القانون، فتعني امتناع القاضي عن تطبيق القانون غير الدستوري في القضية المعروضة عليه إذا ما دفع أثر إلا في مواجهة الطرفين فقط، وفي نطاق القضية أحد الأطراف بعدم دستوريته، مة أخرى (سواء أكانت هذه المنازعات معروضة عليه أم على محك . 30 رقابة سياسية، الرقابة السياسية: يعرفها البعض بأنها رقابة وقائية تسبق صدور القانون، ومن ثم تحول دون صدور أى قانون أو بالاشتراك مع السلطة التنفيذية(31 سابقة على إصدار القوانين، فهي رقابة وقائية، التي تكون لاحقة على إصدار القانون وتنفيذه مدى مطابقة التشريع للدستور، وتصدر في هذا الصدد حكماً قضائياً، ويستوي في ذلك أن تمارس هذه الرقبة جميع المحاكم في داخل الدولة (ص الرقابة على دستورية القوانين العبد الله عمر، - الدستوري المبادئ الدستورية العامة القانون، - الرقابة على دستورية القوانين ، الطبعة الثانية، 10 العربية، ص 28 ثانياً: الرابة على دستورية القوانين من حيث سلطة القاضي: النوع الأول رقابة الامتناع . 34 عن تطبيق النص المخالف للدستور رقابة الإلغاء؛ القانوني الملغي لمخالفته للدستور. ثالثاً: الرابة على دستورية القوانين من حيث وت الرابة: الرقابة السابقة: أي أثناء تكوينه وقبل إصداره؛ القانون على جهة مختصة لتتظر في مدى اتفاهه أو اختلافه مع الدستور، أما اذا وجدته مخالفاً للدستور أعتبر كأن لم يكن ولا يصدر من الجهة المختصة بإصداره(المجلد الثالث من رقابة الامتناع كآلية للرقابة على دستورية القوانين في النظام السعودي مغاوري شحاتة جهاد، 35 788 (- الرقابة علي دستورية القوانين ، الولاء للطبع والتوزيع، 134 ص مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، الرقابة علي دستورية القوانين (دراسة مقارنة) ، العدد الثاني. 29 الرقابة على دستورية القوانين في المملكة العربية ثم نعقب ذلك ببيان الرقابة على دستورية وذلك على النحو التالي: تنقسم الأنظمة السعودية الى أنظمة تصدر بأمر ملكي وهي التي ينفرد بها الملك دون اشراك مجلسي الوزراء والشورى، مثل النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء وأنظمة أخرى تصدر بمرسوم ملكي وهي التي يشترك فيها مع الملك مجلسي الوزراء والشورى وهي لأنظمة العادية التي تمر بالمراحل العادية لوضع الأنظمة، ومن المقرر أنه لا يوجد في النظام القانوني السعودي نصوص قانونية صريحة تنظم الرقابة على ولكن يمكن استخلاص نوع الرقابة على دستورية القوانين وآلياتها من فحوى النصوص القانونية، على أن: "المملكة العربية السعودية، ودستورها كتاب الله تعالى . 37 السعودية هو نوعان من الرقابة على شرعية الأنظمة هما: والنوع الآخر من الرقابة هو الرقابة القضائية الإيجابية التي تعني الرفع للجهات التنظيمية بتغيير المواد المخالفة إن وجدت وتجدر الإشارة هنا إلى تميز المملكة العربية السعودية بنوع من الرقابة الدستورية ربما لا يوجد وهو "الرقابة الولائية" التي يقوم بها الوجهاء من الأمراء والعلماء وغيرهم من وهذا النوع من الرقابة يقارب التظلم الإداري أو التظلم الرئاسي إن قصد به الملك إلا أنه يختلف عنه في سعة الاختصاص فهو غير مقيد بموضوعات معينة أو زمن جهة معينة، ويعتبر من مكتسبات مرونة نظام الح وحسب التقاليد السياسية العريقة، ولم يتم وضع ضوابط إجرائية لتسريع وتوسيع إحداث الأثر المطلوب، 37 (الوسيط في النظم السياسية

والقانون القانون الدستوري ، 37 الإسكندرية، مصر، ص 30 وبخاصة أنها قناة نقية في الغالب وغير خاضعة للبيروقراطية الحكومية) والسياسيون الذين وضعوا مسودة الدستور الأمريكي تجد جذورها في فكرة سمو البرلمان. ومع هذا فقد كانت هناك دائماً أصول راسخة في تفكير هؤلاء الرجال الذين نشأوا على أفكار جون لوك التي مؤداها وأن هناك أعمالاً معينة محظور القيام بها حتى على الهيئة التشريعية وتمارس المحاكم الأمريكية جميعها الرقابة الدستورية كل بحسب اختصاصها وذلك كالتالي: الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية: وهي الطريقة الأقدم والأكثر شيوعاً في الولايات المتحدة، دستورية ذلك القانون، فإن وجدته غير دستوري أهملته وامتنعت عن تطبيقه وفصلت في الدعوى (الرقابة بطريق المنع) (الأمر القضائي وتتلخص طريقة المنع القضائي في أن الفرد يستطيع اللجوء إلى القضاء المختص للحصول منه فإذا ثبت للمحكمة أن القانون غير دستوري، أصدرت أمراً قضائياً إلى المام بالامتناع عن تنفيذ ذلك القانون، لقد استخدمت محاكم الولايات أسلوب الحكم ١٩١٨ التقرير في مجال الرقابة الدستورية منذ عام والذي بمقتضاه يلجأ الفرد إلى المحكمة يطلب منها إصدار حكم يقرر ما إذا كان القانون المراد تطبيقه ، ص القاهرة، ص مرجع سابق، ص 41 (1960 أبو المجد أحمد كمال، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة والاقليم المصري ، ص 15 العبدالله عمر، مرجع سابق، ص 31 تناولت في هذا البحث دراسة مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الرقابة على دستورية القوانين من كل من المملكة العربية ثم تناول مبدأ الرقابة على دستورية القوانين من حيث ماهيته المفكر "أرسطو" كان أول من أرسى فكرة أن أي حكومة تمارس ثلاث اختصاصات: تشريعية بمبدأ القضاء المزدوج (محاكم إدارية وعامة). تبنت الولايات المتحدة الأمريكية النظام الرئاسي القائم على مبدأ الفصل التام بين السلطات. استخدام الانتفاع المأمول من بالمملكة العربية السعودية. الطعون بعدم الدستورية الاوراق الفيدرالية ، 1996 هاملتون ألكسندر، ترجمة محمد ثامر، منشورات زين مدخل القانون الدستوري برنندت ايرك، 32 الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون. النظم السياسية، ، 1975 نصار جابر جاد، القاهرة. 1995 السفير العربي. قراءة في الدستور السعودي تقي جمال محمد، رقابة الامتناع كآلية للرقابة على دستورية القوانين في النظام السعودي شحاتة جهاد مغاوري، بالإسكندرية. 1998 الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. 12 رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس. 1 ، ج الوسيط في القانون الدستوري ، القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية جمال الدين سامي، العليا الشلهوب عبد الرحمن، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة ، آل سعود عبد العزيز بن سظام، 18 مجلة جامعة دمشق، المجلد الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستورية ، مطبعة دار وائل للنشر. 2004 فكرى فتحى، القاهرة ص 1974 الويتز لاري، الطبعة القحطاني محمد، النيرب محمد، الجزء الأول، دار الثقافة الجديدة، منشأة الوسيط في النظم السياسية والقانون القانون الدستوري ، صحيفة سلطات الدولة في التنظيم السعودي وعلاقتها ببعض البعض الأحمدى محمد عواد، 29 تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، الحزبي